برامج التدريب المهني للإناث في المجتمع الأردني دراسة تقويمية لبرامج القطاع التطوعي في الأردن

*رنا محمد الترك، سري ناصر**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برامج التدريب المهني للإناث المنفذة من قبل القطاع الأهلي في الأردن، حيث تم قياس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدربات والمتدربات وعلاقة ذلك باتجاهاتهن المختلفة نحو تلك البرامج، وقد صممت ثلاث أدوات لدراسة البرامج، والمدربين والمتدربات في المشاغل. وقد تم اختيار عينة غرضية مكونة من (27) برنامجًا، كان فيها (25) مدربة و(157) متدربة يتدربن بمهن مختلفة. كانت أهم الاستنتاجات عن البرامج المدروسة أن تلك البرامج تواجه مشكلات تعيقها عن تطوير خدماتها للمتدربات حيث كانت أهم المشكلات عدم التخطيط المسبق للمناهج المعتمدة، بالإضافة إلى غياب التقييم الأساسي لاحتياجات المنتفعين في المجتمعات المحلية، وقد أشارت النتائج إلى ارتفاع تكاليف برامج التدريب المهني مما يشكل تحدياً مالياً أمام عمل تلك البرامج أمام الأمر الذي يؤثر على مستوى الخريجات ويفقدهن المقدرة على المنافسة في العرض والطلب للسوق الأردني. وقد قدمت الدراسة عدة توصيات استخلصتها من النتائج كان من أبرزها: ضرورة رفع كفاءة البرامج من حيث التخطيط والتدريب لجميع القائمين عليها، وزيادة الدعم المالي مع التركيز على ضرورة الاستقلالية المالية لهذه البرامج، والتركيز على تطوير قدرات الفتيات لتتناسب مع احتياجات السوق الأردني.

الكلمات الدالة: التدريب المهني، القطاع التطوعي، المجتمع المحلي.

المقدمة

يُعد التقويم عملية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في كافة مجالات الحياة المختلفة، كونها وسيلة مهمة لتشخيص نقاط القوة والضعف، وإرشاد القائمين على التقويم نحو السبل الناجمة في حل المشكلات التي تواجههم، وكون التدريب المهني يُعد مجالاً مهماً في إرساء الدور المهني في المجتمع، لذا لا بد أن يخضع لعملية التقويم سواء في مناهجه أو طرائقه أو برامجه، والتقويم هو تسليط الضوء على ما يجري في أحد الميادين وعلى كثير من الحالات من أجل تحديد مدى إنجاز الأهداف المقررة بصفة مفيدة.

لقد برز منذ سنوات اهتمام كبير بموضوع التقويم باعتباره أداة رئيسة في تحقيق التطور المستمر لجميع عناصر العملية التعليمية والتدريبية وكان من الاتجاهات التي سادت وتعمقت في الآونة الأخيرة أن التقويم لبرامج التدريب المهني لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن عملية التقويم ومن يقوم بها جزء من هذه العملية، وحيث إن برامج التدريب المهني تُعد مجالاً مكملاً للتربية العامة من العملية التعليمية وباحتوائها على برامج متعددة لذا كان لا بد أن تخضع لعملية التقويم سواء على صعيد التدريس أو التدريب، كما أن برامج التدريب المهني تحتاج إلى عملية تقويم مستمرة بهدف رفع مستوى التعليم والتدريب.

إن الحديث عن التقويم أصبح بالضرورة حديث عن صناعة القرار وذلك للعلاقة الوثيقة بينهما التي تبدأ من ممارسة الحياة اليومية وانتهاءً بالأعمال الإدارية والمنهجية المنظمة، وبالتالي فإنه بغياب التقويم لا يمكن ضمان نجاح واكتمال العملية الإدارية والتعليمية والتدريبية، كما أن المتأمل بالتقويم ليجد تطوراً في مفهومه فلم يَعد التقويم منهجاً على الطلاب فحسب، بل أصبح شاملاً يتناول العملية التدريبية بكافة جوانبها ومتغيراتها من طلبة ومدربين ومشرفين ونظم إدارية ومناهج وغيرها، بالإضافة إلى ما سبق فإن التقويم بمفهومه الشامل يمتد ليشمل العملية التربوية (تعليم وتدريب) برمتها من مقررات دراسية وطرائق التدريس المتبعة لأنواع التدريب التي يمارس الطلبة خلالها المناهج وكذلك الوسائل والأساليب في تدريس البرامج التدريبية المختلفة.

ويُعد التدريب المهني جانباً مهماً من العملية التنموية المتكاملة حيث أصبح له دور كبير في توفير قوى عاملة مؤهلة قادرة

* كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/1/21، وتاريخ قبوله 2016/10/26.

© 2019 عمادة البحث العلمي / الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

على الاعتماد على نفسها وخدمة مجتمعاتها المحلية. وقد أكدت معظم التجارب التنموية السابقة (عمليات التخطيط والتنفيذ المركزي) أنه لا يمكن الاعتماد على أية جهة مهما كانت مؤهلة في تطوير وتنمية المجتمع المحلي دون اشراك المستهدفين الأساسيين من هذه العملية، هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن المرأة تُعد أكثر الفئات المستهدفة في العمليات التنموية المتكاملة لا سيما وأنها تؤدي دوراً أساسياً في مؤسسة الأسرة، إلا أنها تواجه إهمالاً كبيراً في الوقت الذي تشكل فيه نصف المجتمع، وهي الأم والمربية وهي الزوجة الشريكة مما يجعلها أكثر الفئات حاجة إلى التدريب ولتأهيل لخدمة الأسرة والمجتمع، ومن هذه المنطلقات كانت ضرورة التدريب المهني للمرأة في البرامج التنموية على المستوى العالمي والقومي والوطني، حيث إن أكثرية عمليات التخطيط التنموي الحديث لا تخلو من عملية تدريب المرأة.

والأردن– كغيره من مجتمعات العالم– تبنى الفكرة من خلال ضرورة توفير التدريب المهني للأفراد على كافة المستويات سواء أكان ذلك على مستوى التعليم الأكاديمي أم التدريب المهني، وقد تبنت هيئات القطاع الأهلي جزءاً من التدريب المهني للإناث في الأردن وأخذت تعد الكثير من البرامج بهدف تدريب المرأة على مهن تدر دخلاً يساعدها على رفع مستوى معيشتها، وتوفير الخطط والمدربين والأدوات التعليمية المختلفة. ومن هذا المنطلق كانت فكرة الدراسة في عملية تقييم برامج التدريب المهني للإناث المقدمة من القطاع الأهلي وبعض المنظمات غير الحكومية من ناحية جدواه وقدرته على التوافق مع الاطار التنموي العام في الأردن، فضلاً عن نجاعته في خدمة الفئات المستفيدة في توفير فرص العيش الكريم لهن ولأسرهن بشكل خاص وللمجتمعات المحلية والأردن بشكل عام.

مشكلة الدراسة

يحظى التقويم بأهمية كبيرة في المجال الاجتماعي والتربوي فهو شرط أساسي لتفسير القرارات الخاصة بالتدريس والتدريب فهو يعطي الحكم على سير العملية التدريبية ويبين قيمتها؛ أي أنه يبين القيمة العملية التدريبية ككل ويظهر فاعلية الإجراءات والوسائل التي تستخدم لتحقيق حاجات المتدرب ورغباته ونظراً لأهمية برامج التدريب المهني في العملية التعليمية والتدريبية كونها تُعد أحد الحلقات المهمة في إعداد المتدربين إعداداً علمياً وتربوياً ونفسياً ومهنياً بالإضافة إلى تنمية العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين المدربين والمتدربين وإشاعة روح المحبة والتعاون في نفوسهم وهي أسمى أهداف العملية التربوية في مجال التعليم والتدريب وبالتالي فإنها تحتاج إلى إجراء عملية تقويم مستمرة وذلك لمعرفة مدى نجاح برامج التدريب المهني في تحقيق الأهداف المقررة من هنا تولدت لدى الباحثة مشكلة الدراسة والعمل على تنفيذها مع الاخ بعين الاعتبار أنة مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي "ما هو دور برامج التدريب المهني المقدمة للإناث في المجتمع الأردني والمنفذة من قبل القطاع الأهلي في تحقيق الأهداف التي صممت من أجلها؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدة جوانب مهمة وهي:

أ. الهدف الذي تسعى الدراسة إلى تأكيده؛ وهو الكشف عن نقاط القوة والضعف في برامج التدريب المهني المقدمة للنساء في المجتمع الأردني من خلال دراسة تقيمية لتلك البرامج من وجهة نظر النساء المستفيدات أنفسهن.

ب. أهمية الدراسات التقيمية لدور برامج التدريب المهني في المجتمع الأردني، حيث يُعد إجراء مثل هذه الدراسات غاية في الأهمية كونها تسهم في معرفة حقيقيه هذه البرامج في تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها.

ج. تسهم برامج التدريب المهني في تكوين جوانب شخصية المتدرب في شتى المجالات: المهنية والانفعالية والمعرفية بما يتناسب ومتطلبات النظام التربوي والمهني الحديث، واستثمار البيئة التدريبية وما تشتمل عليه من تكنولوجيا واستراتيجيات حديثة في التدريب والتقويم بغية الوصول إلى مخرجات تدريبية تحقق متطلبات المهارات الحياتية الراهنة وبما يتناسب ومتطلبات العصر الراهن.

أهداف الدراسة

1) التعرف إلى برامج التدريب المهني القائمة، من حيث أهدافها، إدارتها، مواردها ودعمها والصعوبات التي تواجهها.

2) دراسة اتجاهات المدربين نحو تلك البرامج من حيث جدواها وأهميتها، واقتراحات تلك الفئة لتطوير هذه البرامج، فضلاً عن

دراسة خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على اتجاهاتهم.
3) دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتدربات وأثرها على أوضاعهن في التدريب.
4) التعرف إلى اتجاه المتدربات نحو البرامج وظروفها المختلفة.
5) التوصل الى تقييم لعملية التدريب المهني من خلال التعرف على البرنامج التدريبي والمدربين، والمتدربات في مشاغل أعدت لهذا التدريب.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:
1) ما برامج التدريب المهني للإناث المنفذة من قبل القطاع الأهلي بالأردن؟
2) ما المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج وما هي أهداف تلك البرامج؟
3) ما العقبات التي تواجهها تلك المنظمات في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية للإناث في الأردن؟
4) من هن الفتيات اللواتي ينضممن لتلك البرامج من حيث فئاتهن العمرية ومستوياتهن التعليمية وحالاتهن الاجتماعية والدخل الشهري لأسرهن وما هي أم مشاكلهن واتجاهاتهن نحو تلك البرامج؟
5) ما إمكانية تحقيق أفضل النتائج للتدريب المهني للإناث في الأردن؟
6) ما الآثار التي أحدثتها تلك البرامج للإناث المتدربات؟

الدراسات السابقة

فيما يلي عرضا لبعض الدراسات ذات الصلة:

الدراسات العربية

أجرى المصري (1992) دراسة بعنوان "التدريب المهني وعمل المرأة في المشرق العربي" هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى توضيح الحاجة الماسة إلى نواتج التعليم والتدريب المهني لتزويد مجالات العمل المختلفة بالقوة العاملة المؤهلة وأهمية هذا التدريب لكل من الرجل والمرأة كعامل مهم ورئيس في تطوير الامكانات البشرية وتحقيق تكافؤ الفرص للجنسين والمساواة بينهما وخلصت الدراسة إلى أهمية تطوير خدمات التعليم والتدريب المهني للفتاة من خلال تنويع البرامج التدريبية وشموليتها وتوفير التسهيلات اللازمة للمرأة والتوسع في برامج التدريب والإعداد المهني الموجهة للمرأة وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفًا في دور القطاع التطوعي في تأهيل المرأة وتدريبها، وتركيز هذا القطاع على مجالات تقليدية كالحياكة والخياطة وأعمال المكاتب والحرف اليدوية.

أجرت مبارك (1992) دراسة بعنوان "تنمية المرأة الريفية: دراسة قرى بني حميدة لواء مادبا" هدفت هذه هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتنمية المرأة الريفية لمعرفة تأثيرها سلباً أو إيجاباً على خطط التنمية للمرأة حيث تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (387) إمراة عاملة وغير عاملة وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الريفية في قرى بني حميدة تعاني من نقص الخدمات التعليمية وارتفاع الأمية الأبجدية والثقافية، إلى جانب النقص في خدمات البنية التحتية وسوء الحالة السكنية، كما أظهرت محدودية أثر البرامج التنموية على المرأة الريفية ووجود فجوة بين مشاريع المرأة الريفية القائمة في قرى بني حميدة وبين احتياجات ومشاكل المرأة الفعلية.

أجرت حمدان (1993) دراسة بعنوان "دراسة في مشاريع المؤسسات النسائية في منطقتي نابلس وطولكرم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها على أوضاع العاملات فيها" هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أي مدى كانت هذه المشروعات مخططة بطريقة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية على أوضاع العاملات في الأسرة والمجتمع خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: فشل هذه المشروعات من ناحية اقتصادية وعدم تحقيق هدفها من زيادة دخل الأسرة كما أوضحت الدراسة أن هذه المشروعات لم تحقق أي إنجاز اجتماعي في تحسين وضع المرأة العاملة داخل الأسرة والمجتمع، ولم يطرأ تغيير على تقسيم الوظائف داخل المنزل بين الرجل والمرأة العاملة وأن اختيار العاملات في المشاريع لم يتم على أساس المهارة والتدريب. أجرت كل من ستناي شامي ولويسانتامنيان (1993) دراسة بعنوان "المرأة والعمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الأردن "هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد ظروف عمل المرأة ومكانتها في العائلة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام والتداخل في هذه العوامل وأثره في تحديد أشكال العمل للمرأة وإمكانية نجاحها فيه، وقامت بدراسة حالتين

لمشاريع نسائية في الأردن توصلت الدراسة إلى أن مشاريع التنمية تؤدي إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل الموسمي ولكن هذا قلل من استقلاليتها في تنظيم أوقات وشروط عملها وأن بعض النساء استفدن من التحسينات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة. أجرت منظمة العمل الدولية/ الأمم المتحدة (UNILO, 1993) دراسة بعنوان "التنمية الريفية والمرأة الدروس المستفادة من الميدان" تم تنفيذ هذه الدراسة على مشروعين اثنين من المشروعات المهتمة بتنمية المرأة الريفية في باكستان وتحديد في منطقتي (شاه كات) و(سنغلي) وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تكونت بصورة غير منتظمة وغير مخطط لها ولا تأخذ في الاعتبار احتمالية أي خلل يوفق المشروع وأن هذه المشروعات تقع بشكل مستمر في خطأ الإعادة والتكرار وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن هذه المشروعات جعلت المرأة الريفية تشارك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولكن بصورة محددة وهذه المشروعات لا يمكن اعتبارها برامج اجتماعية واقتصادية متكاملة لتنمية المرأة الريفية.

التعليق على الدراسات السابقة: رغم أن الدراسات السابقة قد ركزت على مفاهيم التدريب المهني والمشاريع الانتاجية النسائية ومدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على تلك البرامج والمشاريع غير أنها لم تركز على العملية التدريبية بكافة جوانبها من حيث العملية نفسها أو اتجاهات المنتفات نحو تلك المشاريع المقدمة لهن فضلاً عن أنه لم يتم مقارنة برامج المؤسسات غير الحكومية مع بعضها البعض والاختلاف في ظروف التدريب المهني للإناث. من هذا المنطلق حاولت الدراسة الحالية معاجلة كافة جوانب العملية التدريبية للإناث أملاً في الوصول إلى تأثير المتغيرات المختلفة على التدريب النسائي بالأردن.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة: تألف مجتمع الدراسة من جزأين: الجزء الأول يتمثل ببرامج التدريب المهني التي تنظمها المنظمات غير الحكومية الوطنية، والجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء المملكة، حيث تم تقسيم ذلك الجزء إلى ثلاث جهات أساسية هي: صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني ومؤسسة نور الحسين والجمعيات الخيرية أما الجزء الآخر فيتناول المشاغل الإنتاجية: يُعد هذا الجزء رديفاً أساسياً لبرامج التدريب المهني في المنظمات والجمعيات المدروسة حيث انطلقت فلسفة تلك المشاغل من ضرورة مساعدة أولئك الفتيات اللواتي تدربن في المراكز التدريبية على إيجاد فرص عمل كفيلة بتحقيق الأهداف العاملة للبرامج التدريبية التي انضمت إليها. ولتحقيق فلسفة القطاع الأهلي في مجال التدريب المهني في الأردن على إيجاد فرص عمل مناسبة وتحقيق مصادر دخل للمنتفعات، تبنى القطاع الأهلي مسؤولية فتح تلك المشاغل، فقد وصل عددها إلى 45 مركزاً في الجمعيات الخيرية المحلية و12 مركزاً تابعاً لصندوق الملكة علياء و18 مركزاً تُدار من قبل مؤسسة نور الحسين.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة قصدية من مجتمعي الدراسة حيث كان مبرر اختيار تلك العينة ما يتسم به مجتمع الدراسة من كثرة المراكز وعدم القدرة على حصرها حصراً كاملاً فضلاً عن أنَّ تلك العينة تنطوي على معايير ضرورية لمجتمع الدراسة مثل: التوزيع الجغرافي (شمال، ووسط، وجنوب)، التوزيع البيئي الجغرافي (بادية، قرية، مدينة)، مجالات التدريب المختلفة (خياطة، وتريكو، وزهور، ونسيج، وصناعة القش... الخ)، واختلاف المؤسسات القائمة على المركز.

منهج وأداة الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج التقييمي في جمع وقياس وتحليل البيانات لبرامج التدريب المهني المدروسة. واعتمدت الدراسة الاستبانة والمقابلة المرفقة في نموذج لها أسلوباً لجمع بيانات حيث تكونت تلك الأدوات من ثلاث استبانات رئيسة ونموذج مقابلة واحدة، تم إعدادها خصيصاً لجمع المعلومات الأساسية في الدراسة.

صدق الأدوات وثباتها: اعتمدت الدراسة لتقدير صدق الأدوات على الصدق الظاهري حيث تم عرض الاستبانة على ثمانية مختصين أو مهتمين بهذا العمل واعتبرت فقرات الأدوات صادقة إذا أجمع عليها ستة مختصون من ثمانية، وتم تعديل بعض الأسئلة في نتائج تلك العملية، حيث تبيَّن أن بعض الأسئلة لا ضرورة لها كما كان هناك حاجة لبعض الأسئلة، وعلى هذا تم تعديل أسئلة الأدوات فضلاً عن مقارنة صدق نتائج الدراسة بما توفر من الدراسات السابقة والاتجاهات العلمية في قضايا التدريب المهني للإناث. أما عن مقاييس الثبات فلم تستخدم مقاييس الثبات الإحصائية في قياس مدى الثبات في فقرات الأدوات وتم الاكتفاء بالمقارنة بين أفراد العينة في أثناء جمع البيانات مع ملاحظات شخصية للباحثين في أثناء الدراسة تم تضمينها في أثناء التحليل.

أسلوب التحليل الإحصائي: حللت البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التوزيعات التكرارية والنسب المئوية إلى جانب استخدام مربع كاي لتبيان مدى دلالة المتغيرات المستقلة والتابعة بالإضافة إلى ذلك تم استخدام معامل التجانس (C) لقياس مدى الاستقلالية أو الاعتمادية بين المتغيرات واختبار معامل كرامر (Cramer) لقيام مدى الارتباط بين المتغيرات.

تحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها

أولاً البرامج: في مجال البرامج قامت الدراسة بتحليل أشكال الخطط وما ينبثق عنها من أهداف عامة وأهداف خاصة والظروف المصاحبة لتحقيق تلك الأهداف والموارد المالية والخدمات الإدارية والظروف الفيزيقية للبرامج المدروسة إضافة إلى الصعوبات التي تواجه البرامج في أثناء التنفيذ سواء أكانت صعوبات مالية أم صعوبات إدارية. وبدراسة الخطط للبرامج المدروسة تبين أن معظم البرامج لا تقوم على أساس خطط مكتوبة متفق عليه من قبل المنفذين والهيئات الادارية المختلفة. ومع أن بعض القائمين على البرامج قد ادعى بوجود خطط غير مكتوبة بشكل فعلي متداول بين المنفذين والهيئات ويبقى الهدف العام هو تنمية المجتمع المحلي وعلى وجه التحديد قطاع المرأة والطفولة. أما عن بعض الأهداف العامة للبرامج المدروسة فقد تبين أن تدريب المرأة على حرفة كان يشكل 23.3% من أهداف تلك البرامج وتزويد السوق بكفاءات مدربة قادرة على الانتاج كانت بنسبة 25.9% وتوعية الاناث بأشكال مختلفة سواء أكانت بالجانب الصحي أم الاجتماعي أو الاقتصادي التي في الغالب تنفذ كبرامج مصاحبة لبرامج التدريب المهني 18.5%. هذا عن الأهداف العامة أما عن الأهداف الخاصة فقد كانت الأهداف الخاصة لتلك البرامج متباينة بين تأهيل المرأة للحصول على مهنة معينة أو تطوير قدراتها من حيث فرص العمل وزيادة الدخل والتوعية. فقد كان للتدريب المهني على مهنة معينة على وجه التحديد مثل الخياطة أو التريكو أو النسيج أو غيرها 22.2% من البرامج المدروسة وتأهيل المرأة مهنياً لتصبح قادرة على العمل 25.9% أما تأمين فرص عمل المرأة من خلال مشاغل إنتاجية أو شكل من أشكال التدريب تقوم به المتخرجة 18.5% وقد كان التفكير بزيادة دخل المرأة 14.8% وتوعية المرأة وتثقيفها 7.4%. وأشارت النتائج إلى أن العديد من البرامج المدروسة تحدد أهدافها بطريقة ارتجالية أو بطريقة فوقية من قبل المؤسسات الداعمة، فلم تكن هناك سوى 7 برامج أعدت أهدافها بناءً على دراسة لحاجات المجتمع وطلبه وتوجيه من قبل المؤسسات الممولة، فكما تشير البيانات أن 7.4% فقط من البرامج أعدت أهدافها بناءً على دراسة لأهداف المجتمع و3.7% أعدت برامجها وفق طلب المجتمع المحلي مع وجود دراسة للمجتمع و11.1% بناءً على دراسة لحاجات المجتمع وتوجيه من قبل المؤسسة الممولة، وتشير البيانات أيضاً بأن 18.5% من أهداف البرامج المنفذة من قبل البرامج المدروسة ثم تحديدها من قبل المؤسسة الداعمة ولا يمكن للدراسة التأكد من أن تلك الأهداف قد حددت عن طريق دراسة أو انطباع عام للمؤسسة الداعمة إلا أن ما يثير الانتباه في البيانات أن الكثير من الجمعيات الخيرية لم تحدد أهدافها أصلاً أو حددتها عن طريق انطباع عام أو بشكل روتيني تقليدي. ولعل هذا يؤكد ما تم التعرض إليه في أثناء التعليق على الأهداف العامة والخاصة في تلك البرامج حيث إنه مع وجود بعض الدراسات العلمية في أثناء تحديد البرامج إلا أن القصور واضح في الاعداد والتخطيط لتلك البرامج ويجب أن يكون هناك نوع من العمل من قبل الجهات المعنية في هذه البرامج سواء أكان من خلال تدريب العاملين أم الهيئات الادارية أو الرقابة الحقيقة على أشكال التخطيط والبرامج المنفذة منعاً للهدر في الامكانات المحلية لتلك المنظمات والجمعيات. وقد اتسم تحديد البرنامج بنوع من الارتباك والغموض ولم تعط جميع أساليب التحديد المختلفة مؤشراً ايجابياً لصالح البرامج المدروسة، مما يؤكد ما تم استنتاجه أن البرامج المدروسة يغلب عليها طابع الارتجال والعشوائية في التخطيط أكثر من التحديد الواضح للأهداف والقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ثانياً: الظروف المصاحبة للبرامج المدروسة في أثناء التنفيذ: تشكل الظروف المصاحبة لتنفيذ البرنامج من حيث موارده وإمكاناته وطبيعة البناء والخدمات المتوفرة إحدى العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على العملية التدريبية، هذا وقد تم تقسيم تلك الظروف إلى أربعة أجزاء: خدمات أساسية، أدوات مساندة للعملية التدريبية، موارد وإمكانات. ومصادر الدعم ومن حيث **الخدمات الأساسية:** تبين أن معظم البرامج المدروسة يتوافر فيها الماء والكهرباء والمرافق الصحية حيث شكلت 85.2% رغم أن عدم توافر هذه الخدمات قد يعيق التنفيذ على الوجه الأكمل. فكما تشير البيانات أن 11.1% من المنظمات ينقص برامجها الخدمات. وبالنسبة إلى ملكية البناء التي تشكل احدى مؤشرات الثبات في الخدمة للمنظمة (وعلى وجه التحديد الجمعيات الخيرية التي لا تتلقى دعم من أية منظمة)، فكما تشير البيانات أن 66.7% من البرامج المنفذة تقام في مباني مملوكة للمنظمات و29.6% تستأجر ذلك البناء **وبخصوص الموارد والإمكانات:** تميزت الأدوات المساعدة في عملية النسيج بكثرة أعدادها ربما لتميز مهنة التدريب على النسيج بوجود شيء من الانتاج في أثناء التدريب وعدم إمكانية عمل أكثر من فتاة واحدة على كل أداة، أما بالنسبة لماكينات الخياطة والتريكو فقد احتلت المركز الثاني من حيث توفرها، وربما يعود ذلك لأكثر من سبب، على النحو التالي: تقليدية تلك المهن. وجود الكثير من المؤسسات التي عملت على دعم تلك المهن لفترة طويلة من حياة البرامج التدريبية إضافة لتقديم العديد من الشركات الخاصة الكثير من التسهيلات للقطاع الأهلي في أثناء الشراء وبعد الشراء مثل الصيانة والأدوات المساعدة وبالنسبة **لمصادر الدعم وأشكاله** يمكن القول أن الدعم بأشكاله المادية والمعنوية يشكل الدعامة الأخيرة للظروف

المصاحبة للبرامج التدريبية ويركز معظم القائمين على العمل الاجتماعي في الأردن على قضية التمويل والدعم كإحدى مشاكلهم الرئيسة في برامجهم وخططهم، وتختلف أشكال الدعم هذه من منظمة غير حكومية كصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي ومؤسسة نور الحسين واتحاد الجمعيات الخيرية، وجمعية خيرية صغيرة تخدم مجتمعاً محلياً، فأشكال الدعم للمنظمات الكبيرة قد تكون من المنظمات الأجنبية والعربية مباشرة أو من جهات محلية بالإضافة إلى عوائد الانتاج من البرامج المختلفة، في حين تبقى الجمعيات الخيرية مرتبطة إلى حد كبير في تلك المنظمات في دعمها وتزويد فرصها للاستمرار والتطور في اتجاهات ايجابية، ووفق ملاحظة الكثير من موازنات الجمعيات الخيرية الصغيرة أنه لا يمكن أبداً الاعتماد على عوائد الانتاج أو رسوم الاشتراكات، حيث يمكن وصف المشكلة التي تواجه الجمعيات الخيرية وعلى وجه التحديد المناطق النائية أن الحصول على التمويل يعتبر من المشاكل التي تقلق الهيئات الادارية بشكل متواصل لكونه السند الرئيس في استمرار تقديم الخدمات للمجتمع المحلي (ناصر، 1989).

وقد كان للصعوبات المالية أهمية كبرى في دراسة تلك البرامج وتقييمها. اذ تبين عدم وجود مصادر دعم من مصادر خارجية للبرامج المدروسة يشكل أهم الصعوبات المالية التي يراها القائمون تواجه برامجهم، حيث شكلت نسبتهم 63.0% وكانت مشكلة عدم وجود موارد كافية من برامج الجمعية 48.1% وعدم دفع الرسوم 33.3% ولتوضيح العلاقة بين الصعوبات المالية التي تواجه البرنامج ونوعية البرنامج المنفذ. وخلاصة القول يمكن إجمال البيانات التي تم الحصول عليها من البرامج المدروسة في المنظمات غير الحكومية تواجه الكثير من المشاكل التي تعيقها عن تقديم خدمات متطورة للفئة المستهدفة وأهم تلك المشاكل:

أ. عدم وضوح التخطيط والبرمجة للتنفيذ، وغياب التفكير العلمي بتحديد الحاجات الأساسية للمجتمعات المحلية.

ب. ارتفاع كلفة التدريب من حيث الماكنات والأدوات وعدم وجود إمكانيات كبيرة للتغير في أنماط التدريب بسبب ارتفاع التكلفة.

ج. توافر الأدوات السمعية والبصرية التقليدية وغياب الأدوات العصرية في التدريب.

د. عدم الاتفاق على مناهج معتمدة.

هـ. تتوافر مصادر دعم ولكنها غير ذاتية ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم في التخطيط والتنفيذ المبرمج.

و. أكثر المؤسسات الداعمة هي مؤسسات وطنية تدخل كنوع من الشراكة مع المؤسسات المحلية في القرى والبوادي والضواحي إلا أن نوعية العلاقة على وجه التحديد من حيث رسم السياسات والتخطيط لم تتطرق إليها الدراسة مع إمكانية ملاحظة أن كل مؤسسة داعمة تضفي نوعاً من الأداء الخاص بها بعيداً عن التنسيق مع الهيئات الادارية المحلية من جهة والمنظمات الأخرى من جهة ثانية.

ز. أكثر المشاكل المالية ترتبط في عدم وجود مورد كافٍ من المصادر الخارجية وبرامج الجمعية وتشير بيانات الدراسة إلى أن البرامج المدروسة في الوقت الحالي لا تملك أياً من مقومات الاستقلال الذاتي وعلى وجه التحديد في قضايا التمويل.

ح. كانت أكثر الصعوبات بشكل عام عدم تعاون وانتظام المتدربات في البرنامج وعدم تعاون المجتمع المحلي الذي يعني ببساطة أن الرسالة التي تحاول الجهة المنظمة له أو البرنامج توجيهها للمنتفعين غير واضحة ويجب العمل على تحسينها.

من هذه الملاحظات السابقة يمكن الحكم على البرامج المدروسة بأنها جهد محمود إلا أنه بحاجة إلى الكثير من التنظيم وإعادة الهيكلة حتى لا تتحول الأمور إلى هدر إمكانيات في الوقت والجهد والمال الذي على ما يبدو أن جميع المنظمات غير الحكومية ممثلة ببرامجها المدروسة في أشد الحاجة إلى هذه الأبعاد الثلاثة لتحقيق الفلسفة التي ينطلقون منها التي هي باختصار تقديم أبر قدر ممكن من المساعدة للإناث على وجه الخصوص والمجتمع المحلي على وجه العموم.

ثالثاً المدربات: تكونت عينة المدربات من (25) مدربة تميل أعمارهن نحو الفئة العمرية بين (25–34) عاماً 52% عازبات و70% مستوياتهن التعليمية بين ثانوي ومتوسط تتراوح دخولهن الشهرية حول 100 دينار والدخول الشهرية لأسرهن من (100–199) دينار ويتناصفن بين بعدهن عن المركز أو قربهن منه و80.0% يعملن بشكل دائم داخل الهيئة و72.0% حصلن على مهنة التدريب من جمعيات خيرية ومعدل الخبرات يتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات. هذا بخصوص خصائصهن الاجتماعية والاقتصادية وبتناول إحدى القضايا المهمة بخصوص المرأة بشكل عام واستمرارية عمل المدربة بشكل خاص من حيث طول فترة العمل وحالتها الاجتماعية. كانت البيانات تشير إلى أن هناك تشابهًا بين المتزوجات والعازبات من المدربات بخصوص مدة عملهن في المركز، ف 23.1% من نسبة العازبات خبرتهن أقل من سنة و3.8% من العازبات تتراوح فترات خبراتهن بين سنة وثلاث سنوات و38.5% من نسبة العازبات تتراوح خبراتهن بين (4–6) سنوات والمتزوجات من اللواتي تتراوح خبراتهن من نفس الفترة 33.3% منهن، أما من فترة سبع سنوات فأكثر فقد كان 55.6% من المتزوجات خبراتهن في تلك الفترة و77.7% من

العازبات في نفس الفترة. يمكن القول أن الحالة الاجتماعية للمجربة لا تؤثر في طول مدة الخبرة أو قلتها ولا يمكن الحكم أيضاً أن 60.0% من المدربات كن عازبات أو في حالات أخرى غير الزواج ويعني هذا أن وجود مسؤولية رئيسية للمرأة داخل البيت يعيق قدرتها على العمل كمدربة مع عدم إغفال أن العينة المدروسة تتميز بانخفاض مستوى الزواج والعمر فيها. هذا بخصوص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وخيرات المدربات العملية أما عن اتجاهاتهن نحو البرامج التي ينفذونها فقد تم أخذ ثلاثة أبعاد لقياس ذلك الاتجاه: **أولاً: اتجاه المدربات نحو فاعلية البرامج:** تبين أن 52.0% من المدربات كان رأيهن أن فاعلية البرنامج التي تقوم به ممتازة في تعليم المتدربة مهنة معينة. و48.0% من المدربات كان رأيهن أنها جيدة وكما هو ملاحظ من البيانات أن التقييم السلبي للبرنامج لم يكن وارداً بالنسبة للمدربات.فقد اعتقدت 84% من المدربات أن أهم المؤثرات التي تؤثر على المتدربة هي في الجانب الاقتصادي و40% يرين أن المؤثرات اجتماعية و40% أيضاً يرين أنها جوانب ثقافية ولم تعتقد أي واحدة من المدربات بأن البرنامج لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على المتدربات ولعل مبرر ذلك الحكم الايجابي نوعاً ما نحو البرنامج قد يكون من دواعيه أحد سببين؛ الأول أن المدربة ترى نفسها قادرة فعلاً على التأثير والتنفيذ بشكل إيجابي في تدريب المتدربات والثاني وربما قد يكون لحكم شخصي على أداء شخصي أثناء التدريب. علماً بأن مؤشرات الدراسة في دراستها للبرامج لم تعط ذلك الانطباع الايجابي مما قد يفسر بأن هذا الرأي الايجابي في البرامج من قبل المدربات نوع من المحافظة على وظيفة تدر دخلاً لا بأس به. **ثانياً: الشعور بحاجة المجتمع المحلي للبرنامج:** فقد كان اتجاه المدربات يميل إلى أن أكثر الفوائد التي يقدمها البرنامج للمتدربة في المجتمع المحلي أنه يساعدها على بلورة وعي جديد بالمجتمع من خلال اكتساب مهارة تؤهلها للعمل. واحتل ذلك السبب 64% من رأي المدربات وكان السبب الثاني قريباً من السبب الأول حيث كان مساعدة المتدربة على توفير مصدر دخل الذي شكل 60% من رأي العينة. أما السبب الثالث الذي شكل 56% من رأي العينة فقد كان تعزيز وضع المتدربة في أسرتها باتجاه ايجابي من خلال زيادة مشاركتها بحل المشاكل واتخاذ القرارات. وبالنسبة لتوفير معلومات ومهارة مهمة للمتدربة فقد كانت وجهة نظر52% المدربات و44% منهن كان رأيهن أن هذه المهارة تعمل على توفير خدمات وتسهيلات للمجتمع، أما عن وقت الفراغ وأثره في اتجاه المدربة نحو البرنامج، فلم ير سوى 20% فقط من المدربات أنه يؤثر في دفع المتدربة للاشتراك في البرنامج، ولعل هذا ما يؤكد ما ورد سابقاً أن رأي المدربات في البرنامج بحد ذاته إيجابي. **ثالثاً: الصعوبات التي تواجه البرنامج في رأي المدربة:** تبين من النتائج أنه تكن هناك صعوبات حقيقية أو ظاهرة بشكل مثير للانتباه، فكما هو ملاحظ من البيانات أن 24% فقط وجدن أن هناك قلة موارد مالية وأن 12% عدم انتظام المتدربات و8% عدم تعاون المجتمع المحلي و8% عدم تعاون العاملين في الجمعية أو المؤسسة و4% عدم وجود أماكن مناسبة لاقامة الدورة و16% عدم وجود أدوات مساعدة وكافية و12% عدم وجود منهاج واضح و8% شكوى من الدخل والثبات الوظيفي وعلى ما يبدو أن تقييم المدربات للبرامج التي ينفذونها هو تقييم شخصي أكثر من أنه تقييم موضوعي يعتمد على حقائق وأسس وفي قضية عدم وجود منهاج محدد تميل الدراسة إلى اعتبارها مشكلة مهمة جداً بينما لم تشكل نسبة قوية في رأي المدربات وكل المشاكل على هذا المنوال. هذا بخصوص اتجاهات المدربات نحو البرنامج التدريبي كعملية قائمة داخل المجتمع المحلي. أم عن اقتراحاتهن بقضية تغير البرامج التدريبية من جهة والاقتراحات العامة من جهة أخرى. فقد أكد الكثير من المدربات لا يرين أن هناك داعياً لتجديد البرامج إلا تلك البرامج القريبة التي تعدّ امتداداً لأدوارهن التدريبية وكما هو مبين من البيانات أن 36% من المدربات كان رأيهن أن أهم البرامج التي بحاجة لها المجتمع المحلي خياطة حديثة و24% دق على النحاس، و16% عمل الفخار و12% صناعة الدمى.

وبخصوص الاقتراحات العامة التي تعددت بين اقتراحات حول التدريب والرواتب والمنهاج والتنسيق مع الجمعية ومشاغل الانتاجية وتقديم قروض للمتدربات كانت أهم الاقتراحات التي تراها المدربات ضرورية لتطوير عملية التدريب المهني للاناث هي فتح مشاغل انتاجية للمتدربات. فكما هو مبين في البيانات كانت نسبة أولئك اللواتي يرين ذلك 44% وكان الاقتراح الثاني عمل دورات قصيرة لرفع كفاءة المتدربين حيث شكل 40% من رأي العينة والاقتراحان زيادة رواتب المدربين ووضع منهاج موحد للجميع 32% لكل واحد منهما وبالنسبة لعمل دورات تثقيفية للمتدربات وتوفير قروض لهن للعمل 28% لكل منهما.

وخلاصة القول تميزت فئة المدربات المدروسة باتجاهاتهن الايجابية نحو البرامج التدريبية وعدم رغبتهن بالتغير الكامل للبرامج إنما يشرن بضرورة تطوير البرنامج بعينه على جميع الأصعدة وقد تحتاج هؤلاء المدربات إلى دورات تدريبية بكيفية التدريب ووسائله إضافة إلى دورات منتظمة تقدم لهن كل حديث عن المهن التي يقمن بتدريبها. فالتحديث في المهنة ومواكبتها للسوق والعصر الحديث بفتح مجالاً للمدربة لتطوير مهاراتها وتحسين فرصها في البقاء كمدربة معتمدة عند كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ويساعد في تحقيق فلسفة تلك البرامج بتوفير فرص أفضل للمتدربات في الحصول على مهارة مقبولة في السوق الأردني،

فعلى الرغم من أن عدد الخريجات العالي إلا أن السوق الأردني لا يوفر فرصاً للجميع للعمل حتى مع وجود الحاجة الماسة لتلك المهارات حيث إن بعض المصانع بدأ يتفق مع المراكز التدريبية على تدريب متدربات بشروطه الخاصة ليوفر لهن فرصة عمل مما يؤكد فعلياً الحاجة إلى رفع كفاءة التدريب المهني للإناث في الأردن وتحديد الهدف بصورة أكثر وضوحاً الذي هو باختصار مساعدة الاناث في الأردن وتحديد الهدف بصورة أكثر وضوحاً الذي هو باختصار مساعدة الاناث على مساعدة أنفسهن وأسرهن المحدودة الدخل التي تعبر تعبيراً صريحاً وواضحاً عن فكرة لتنمية الفعلية.

رابعاً المتدربات: يشكل المستهدفون من البرنامج اللب الأساسي في أي فلسفة تنموية، فهم مصدر العملية وأساها ومن خلالهم يتم الانتقال إلى الاتجاه الايجابي أو الاتجاه السلبي في التقييم من هذا الأساس اعتمدت الدراسة في التقييم على اتجاهات المتدربات في برامج التدريب المهني المدروسة لاتجاهاتهن من دور مهم في الحكم على البرنامج المدروس، هذا من جانب ومن جانب آخر تشكل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأولئك المتدربات دوراً مهماً في تحديد أسباب الانضمام والاشتراك في هذه البرامج المدروسة، وتساعد أيضاً في تحديد نوعية الصعوبات والعقبات في أثناء وقبل الدورة بمعنى دراسة اتجاهات المتدربات وخصائصهن الاجتماعية والاقتصادية قبل وفي أثناء الدورة وتوقعاتهن واقتراحاتهن عن البرنامج الذي يتدربن فيه. ومن هذا الأساس تم تقسيم دراسة اتجاهات وخصائص المتدربات إلى:أسباب الاشتراك في الدورة.نوعية الفائدة من الدورة وفق رأي المتدربة. الصعوبات قبل وفي أثناء الدورة. التوقعات المستقبلية بعد التخرج من الدورة. اقتراحات المتدربات لتطوير الدورة. **أولاً: أسباب الاشتراك في الدورة:** تعدّ دواعي الاشتراك في الدورة إحدى الأشكال التي يتم على أساسها قياس نظرة المتدربة إلى الدورة ومدى علاقة هذه النظرة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لها سواء أكانت المهنة المتدرب عليها والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي لولي الأمر والدخل الشهري للأسرة. مما تقدم تم قياس مدى العلاقة بين تلك الخصائص وأسباب الاشتراك في الدورة.

وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

أ. **اختلاف المهنة وأسباب الاشتراك في الدورة:** تشير البيانات إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المهنة التي تتدرب عليها المتدربة والرغبة في تعلم مهارة بعض النظر في فرصة عمل كسبب من أسباب الاشتراك في الدورة، فكما هو مبين أن مستوى دلالة X^2 (0.02726) مما يعني أن هناك فروقًا في رغبة المتدربات في تعلم مهارة معينة بغض النظر عن فرص العمل تعزى لاختلاف المهارة وقد كان الاختلاف لصالح مهارتي الخياطة والتريكو فقد كانت نسبتها 22.2% و33.3% على التوالي، ولعل مبرر ذلك أن مهنتي الخياطة والتريكو أكثر المهن التي تقل فيهما فرص العمل لكثرة المراكز التدريبية وتقليديتها في هيئات القطاع الأهلي. هذا وتشير البيانات إلى أن معامل كرامر (Cramer) كان جيداً ومعامل التجانس (C) يشير إلى أن هناك اعتمادية مقبولة بين المتغيرين. أما عن الشعور بالحاجة للاستفادة من الدورة في عمل أشياء مفيدة، فتشير البيانات أن هناك فروقاً ذات دلالة بين المتدربات بعزى لاختلاف مهنهن حيث كان مستوى دلالة X^2 (0.05712) فروقاً لصالح مهنتي الخياطة والتريكو فقد كانت نسبتهما 34.2% و23.7% على التوالي، إلا أن معامل كرامر (Cramer) كان ضعيفاً ومعامل التجانس (C) بين المتغيرين ضعيفاً أيضاً مما يعني أن هناك شبه استقلالية بين المتغيرين.

وبخصوص أسباب الحاجة لاكتساب مهارة للتعلم وملء وقت الفراغ فكما تشير البيانات أن مستوى الدلالة X^2 لا يشير إلى وجود علاقة وترابط بين هذين السببين واختلاف المهارات التي يتدربن عليها ويدل على ذلك أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتشير إلى استقلالية المتغيرين عن المهارة التي يتدربن عليها المتدربات، بمعنى أن الحاجة لاكتساب مهارة للتعليم والحاجة لملء وقت الفراغ قد تكون من أسباب الاشتراك في الدورة للمتدربات إلا أنها لا تختلف عندهن باختلاف تلك المهارة التي يتدربن عليها.

ب. **العمر وأسباب الاشتراك في الدورة:** أما عن العلاقة بين الفئات العمرية وأسباب الاشتراك بالدورة فقد قسمت الفئات العمرية للمتدربات إلى سبع فئات عمرية. الأولى أقل من 18 سنة، والثانية من (18–22 سنة)، والثالثة من (22–27 سنة)، والرابعة من (28–33 سنة)، والخامسة من (34–38 سنة)، والسادسة من (39–43 سنة)، والسابعة من (44 سنة فما فوق)، أما بالنسبة لعلاقة تلك الفئات العمرية بأسباب الاشتراك في الدورة فلم تشر البيانات إلى أن هناك علاقة أو ترابطاً بين أسباب الاشتراك بالدورة واختلاف الفئات العمرية للمتدربات إلا في سبب واحد هو ملء وقت الفراغ، فكما تبين البيانات أن دلالة X^2 (0.02602) ومعامل كرامر (Cramer) كان جيداً إلا أن معامل التجانس (C) كان ضعيفاً، بمعنى أن هناك فروقاً بين المتدربات في سبب ملء وقت الفراغ تعزى إلى اختلاف فئاتهن العمرية فروقاً لصالح الفئة العمرية من (18–22 سنة) فكما

تشير البيانات أن 7.1% من تلك الفئة كانت من أسباب اشتراكهن في الدورة هي الحاجة لملء وقت الفراغ، ولعل هذه النتيجة تتوافق مع ما ذهب إليه سري ناصر في دراسته عن مشاركة المرأة الريفية الأردنية في التنمية إلى أن الحاجة لملء وقت الفراغ تعد من الأسباب المهمة لانضمام المشاركات في المشاريع فضلاً عن أن الفئة العمرية من (21–35 سنة) هي بالنسبة العظمى من المشتركات، وبعيداً عن الدراسات السابقة وبالعودة إلى البيانات مرة أخرى لتحليل تلك الفروق من (18–22 سنة) والفئات العمرية الأخرى وحاجتهن لملء وقت الفراغ يمكن القول أن تلك الفئة على وجه التحديد وهي الفئة العمرية التي تنتهي المنتفعة فيها من المدرسة أو الجامعة وتعيش في مرحلة الانتظار للدخول في مرحلة جديدة قد تكون غير محددة مما يدفع المنتفعة إلى الانضمام في أية جهة تساعدها على ملء وقت فراغها.

ج. **المستوى التعليمي للمتدربة وأسباب الاشتراك في الدورة:** يمثل التعليم متغيراً مهماً في العملية التنموية حتى أن بعض الأدبيات تميل إلى اعتباره اكثر الأساليب التنموية نجاحاً في تطوير وتغيير المجتمع المستهدف وفي المستويات التعليمية للمتدربات وأسباب اشتراكهن في الدورة. فكما هو مبين أن أسباب الحاجة لاكتساب مهارة للتعلم والرغبة في تعلم مهارة بغض النظر عن فرصة عمل والاستفادة من الدورة في عمل أشياء مفيدة وملء وقت الفراغ وعلاقة كل سبب من هذه الأسباب في المستوى التعليمي للمتدربة أن مستويات الدلالة X^2 لم تكن دالة احصائياً. ويدل على ذلك معاملات كرامر (Cramer) حيث كانت ضعيفة جداً وقريبة إلى السلبية ومعاملات التجانس (C) كانت أيضاً ضعيفة جداً وتشير إلى استقلالية المتغيرات عن بعضها البعض.

د. **الدخل الشهري للأسرة وأسباب الاشتراك في الدورة:** تشير البيانات أنه لا توجد علاقات ذوات دلالة احصائية بين أسباب اشتراك المتدربات في الدولة واختلاف دخولهن الشهرية، بمعنى أنه لا توجد فروق بين المتدربة التي دخل أسرتها الشهري أقل من 50 أو (50–99) أو (100–149) أو (150–199) أو (200–249) أو 250 فأكثر. وأسباب اشتراكها في الدورة سواء أكانت الحاجة لاكتساب مهارة للتعلم أم الرغبة في تعلم مهارة بغض النظر عن فرصة العمل أو الاستفادة من الدورة في عمل أشياء مفيدة أو ملء وقت فراغ فلم تعطِ معاملات كاي X^2 أية دلالة إلى علاقة وترابط ما بين المتغيرات ويدل على ذلك أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة جداً ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتشير إلى استقلالية متغير الدخل عن أسباب الاشتراك. وقد يعود ذلك الاستقلال إلى أن معظم فئات الدخل المدروسة من الفقراء والدخل المتدني والدخل المحدود والاشتراك في الدورة في حد ذاته لا يعني تحسين الدخل أو إيجاد فرص العمل علماً أن البيانات أشارت أن جميع المتدربات على اختلاف فئات دخلهن كانت من أسباب اشتراكهن الرغبة في تعلم مهارة بغض النظر عن فرصة العمل غير المعلومة.

هـ. **الحالة الاجتماعية وأسباب الاشتراك بالدورة:** تشير البيانات بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الحالة الاجتماعية للمتدربات وما بين أسباب اشتراكهن في الدورة، فكما تبين البيانات فإنه لا توجد فروق ما بين العازبات والمتزوجات وغير ذلك من فئات المتدربات غير الزواجية وأسباب الاشتراك فقد كانت معاملات كاي X^2 غير دالة احصائية ويدل على ذلك معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة جداً ومعاملات التجانس (C) كانت ضعيفة جداً وتبين وجود استقلالية بين متغير الحالة الاجتماعية وأسباب الاشتراك في الدورة وقريب من السلبية. مما تقدم يمكن القول إن عدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية للمتدربة وأسباب اشتراكها بالدورة قد تكون مفسرة بأن الأسباب المعروضة هي أسباب لا ترتبط بحالة زواجية، فكل متدربة اتجهت لاكتساب مهارة أو ملء وقت الفراغ أو عمل أشياء مفيدة لا ترتبط بشكل مباشر بالحالة الاجتماعية للفتاة فالرغبة حاصلة سواء أكانت المتدربة متزوجة أم غير متزوجة، وتميل الدراسة للاعتقاد إلى أن الحالة الاجتماعية للمتدربة تؤثر باتجاهات أكثر إيجابية لو أن بعض الفئات المدروسة كن غير منضمات إلى دورة التي على أساسها تتحدد إشكالية المنع من الخروج خارج المنزل أو عدم رغبة الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر بتعلم الفتاة لتلك المهنة لأسباب خاصة به لا داعي لذكرها. ولكن العينة المدروسة هي فئة منضمة فعلاً للدورة وقد لا تواجه المشكلات نفسها التي تواجهها الفتاة التي لا تستطيع الانضمام لأسباب تتعلق بحالتها الاجتماعية.

يمكن الاستنتاج أن جزءً من أسباب الاشتراك في الدورة– سواء أكانت الحاجة إلى اكتساب مهارة للتعلم أم الرغبة في تعلم مهارة بغض النظر عن فرصة عمل أو الاستفادة من الدورة لعمل أشياء مفيدة أو لملء وقت الفراغ– يتأثر بالمتغيرات وجزء آخر منها يتغير باختلاف نوعية المهنة. وقد أشارت البيانات إلى أن الاستفادة من الدورة في عمل أشياء مفيدة والرغبة في تعلم مهارة بغض النظر عن فرصة عمل يتأثران باختلاف المهارة التي تتدرب عليها المتدربة ربما لأن بعض املهن مثل الخياطة والتريكو تكون متوافرة دائماً إلا أنها تتميز بقلة فرص العمل فيها بالاختلاف عن النسيج أو السيراميك أو التطريز، أو ربما لشعور المتدربات

بأنهن غير مؤهلات تأهيلاً كاملاً للعمل في السوق أو لرغبة حقيقية في تعلم مهنة تساعدها في إدارة شؤون المنزل أكثر، وقد كان لاختلاف الفئات العمرية دول في اختلاف سبب ملء وقت الفراغ عند الفتيات وعل وجه التحديد الفئة العمرية من (18–22 سنة) تلك الفئة التي تتميز بوجه عام عند الشباب بانتهاء مرحلة ودخول مرحلة جديدة فالفتاة في هذه الفئة العمرية إما أن تكون في مرحلة إنهاء الدراسة أو في مرحلة الاستعداد للزواج أو في مرحلة زواج لكنه حديث وكلها مراحل يترتب عليها وجود أوقات غير محددة وتشعر الفتاة بوجود وقت فراغ. وبخصوص **متغير الحالة الاجتماعية** فإن الدراسة تميل إلى تفسير عدم وجود الفروق بين المتزوجات والعازبات والفئات الأخرى من المطلقات والأرامل والمنفصلات وأسباب اشتراكهن في الدورات بأن الاشتراك في حد ذاته لا يتأثر بالحالة الاجتماعية فأوقات الدورات محددة وتقام في نفس القرية أو الحي الذي تعيش فيه الفتاة وهي دورات غير مختلطة وتكون في الغالب صباحاً وكل هذه ظروف لا تحول دون اشتراك أي فئة من الفئات الاجتماعية والمذكورة. وبالنسبة للدخل الشهري الأسري فلم تكن البيانات تشير إلى أن هناك علاقة أو فروقاً بين اختلاف فئات الدخل وأسباب الاشتراك في الدورة ربما لأن الاشتراك في الدورة في حد ذاته لا يعني أن الدخل سيتحسن بل أن بعض الدورات تزيد من مصاريف المتدربة من حيث الرسوم أو متطلبات الدورة. وأخيراً كانت أسباب الاشتراك بالدورات التدريبية للمتدربات متباينة من حيث ظروف خاصة بالمتدربة أكثر منها عوامل موضوعية. فقد أشارت البيانات أن بعض المتدربات اشتركن بالدولة لأن صديقاتهن اشتركن وأخريات اشتركن لأنهن يعرفن المدربة أو لعلاقة قرابية مع أعضاء الجمعية أو غيرها من الظروف الخاصة، وتباينت تلك الأسباب وفق قربها أو بعدها من تلك الظروف **وبخصوص نوعية الفائدة من الدورة من حيث رأي المتدربة:** يشكل الاتجاه نحو نوعية الفائدة أو عدم الفائدة التقييم الذاتي للمتدربات لتلك العملية التي يقمن بها فضلاً عن أن ذلك التقييم يوفر صورة من البرنامج والجوانب الايجابية أو السلبية التي تحملها المتدربات عن هذا البرنامج وتبين أن الدورة أدت إلى توفير معلومات ومهارات جديدة ما نسبته 68.2% وتوفير فرصة عمل بعد التخرج 59.9% والتعرف على صديقات جدد 34.4% ومساعدة المتدربة في الخروج من المنزل بنسبة 30.6% أما عن ملء وقت الفراغ كانت نسبته 31.8%. وبخصوص بعض المتدربات اللواتي وجدن أنفسهن لا يستفدن من الدورات اذ تبين أن 15.3% منهن وجدن وقت الدورة طويلاً جداً و7.6% منهن وجدن أن المهارة لا توفر لن فرصة عمل بعد التخرج و4.5% انتقدن طريقة التعليم غير المنتظم و1.9% فقط وجدن عدم توفر معلمات ومهارات، وبالنظر إلى البيانات مرة أخرى يمكن القول إن أشكال عدم الاستفادة هذه قد تعود إلى قدرات وظروف شخصية وعدم جدية بعض المتدربات في تعلم المهارة، فصحيح أن البرامج تعاني من عدم التخطيط وعدم التتابع بين الأهداف العامة والخاصة إلا أن ذلك لا ينفي وجود برامج ووجود مهارات ولو بسيطة يمكن أن تعطى للمتدربة. أما عن العلاقة بين المهارة واتجاه المتدربة نحو نوعية الفائدة التي تحصل عليها من الدورة، فقد تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين المهارة التي يتدربن عليها واتجاهاتهن عن الدورة بأنها توفر فرصة عمل بعد التخرج، فقد أشار معامل كاي X^2 أن هناك علاقة ترابط ما بين المهنية والشعور بتوفير فرصة عمل بعد التخرج عند المتدربات فقد كان مستوى الدلالة X^2 _0.0009). هذا وقد كان الاختلاف لمهارات التريكو والنسيج والتطريز والخياطة عن بقية المهن الخرى، ربما لتوفر تلك المهن أكثر من غيرها في البرامج المنفذة في المراكز التدريبية المدروسة إلا أن معامل كرامر (Cramer) كان مقبولاً وغير قوي ومعامل التجانس (C) مقبولاً ويميل إلى الاعتمادية بين المتغيرين. وبالنسبة إلى قضية التعرف على الآخرين كمؤشر اجتماعي يساعد الفتاة في الخروج من مخيط السرة وتشكيل ما يسمى بالرفاق الذين هم مهمون في تشكيل جماعة مرجعية قوية لأي شخص، أشارت البيانات إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين اتجاه المتدربات نحو مساعدة الدورة لهن في التعرف على صديقات جدد تعزى لاختلاف المهنة حيث كان معامل كاي يشير إلى قوة العلاقة وترابطها بين المتغيرين على مستوى دلالة X^2 (0.0000) فروقاً لصالح مهارات التريكو وطباعة على الحرير والخياطة حيث كانت النسب لكل مهنة 31.5% و18.5% و22.2% على التوالي. ويدل على ذلك معامل كرامر (Cramer) كان جيداً ومعامل التجانس (C) كان جيداً ويشير إلى اعتمادية المتغيرين، وبالتعليق على هذه النتيجة وبربطها بمهن الخياطة والتريكو والطباعة على الحرير يمكن القول أن ظروف الدورات التدريبية لهذه المهارات يجب أن تقام في المركز حيث يتم الشرح والتدريب بطريقة جماعية مما يفتح مجالاً أمام المتدربات للتعرف وتشكيل الصداقات فضلاً عن أن العديد من المراكز التدريبية تتشارك المتدربات فيها في نفس الآلة أثناء التدريب والتنفيذ وهذا ما لا يتم في معظم الدورات الأخرى بالإضافة إلى أن الساعات التدريبية الطويلة والطريقة الجماعية في التدريب تجعل المجال مناسباً لتلك الصداقات الجديدة. وبخصوص المساعدة في الخروج من المنزل كفائدة من فوائد الدورة فقد أشارت البيانات إلى أن هناك فروق ذات دلالة احصائية ما بين اتجاه المتدربات نحو هذه الفائدة تعزى إلى اختلاف المهارة التي يتدربن عليها، فكما يشير معامل كاي X^2 إلى وجود دلالة مقبولة (0.00012) بمعنى أن الفروق في المهارة تؤدي إلى الاختلاف

في الاتجاه عند المتدربات في مساعدتهن للخروج من المنزل فروقاً لصالح مهارات الخياطة والتريكو والنسيج والطباعة على الحرير وبنسب 14.6% و20.8% و14.6% و20.8% على التوالي ويدل على هذا الترابط معامل كرامر (Cramer) الذي كان جيداً ويميل إلى الايجابية بينما معامل التجانس (C) كان مقبولاً أكثر ويميل إلى الاعتمادية.

وبالتعليق على البيانات وربطه بالقيم الاجتماعية التقليدية التي تمنع الفتاة من الخروج بأي وقت وتبقى حياتها محصورة بين المدرسة والبيت والأقارب على اعتبار ضرورة تواجدها وقيامها بأعباء العمل المنزلي. وإذا خرجت فإنها لا تخرج إلا للضرورة ومع توفر مركز له مصداقيته عند الأهالي. يمكن للفتاة الخروج من المنزل من أجل التعلم على مهارة جديدة في ظل مجتمع مقبول من الأهالي. وبالنسبة لفائدة ملء وقت الفراغ، فقد أشارت البيانات إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين اختلاف المهارة التي تتدرب عليها المتدربة واتجاهاتهن نحو هذه الفائدة فكما يتبين من البيانات أن معامل كاي X^2 يشير إلى أن هناك علاقة وترابطاً ما بين المتغيرين (0.00113) فروقاً لصالح مهارتي التريكو والطباعة على الحرير حيث كانت نستبهم 26% و20%، مما يعني أن هناك فروقاً في اتجاهات المتدربات نحو فائدة ملء وقت الفراغ في الدورة تعزى لاختلاف المهنة. أما عن معامل كرامر (Cramer) فقد أشارت البيانات أن العامل جيد وهناك نسبة مقبول في الاقتران بين المتغيرين في حين لم يشر معامل التجانس (C) إلى نفس القوة في العلاقة، ويميل إلى استقلالية المتغيرين أو اعتمادية ضعيفة.

وبالتعليق على هذه البيانات وربطها بما ورد بالبيانات السابقة مثل الخروج من المنزل والتعرف على صديقات جدد يمكن تفسير تلك العلاقة في نفس التفسير أن العديد من المتدربات يجدن في الدورة نوعاً من الترفيه عن الذات والخروج من المنزل إلى أماكن جديدة، وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصل إليه سري ناصر في دراسته عن مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية من أن أحد أسباب انضمام المشاركات للمشاريع التنموية ملء وقت الفراغ، وتعلم مهنة معينة. هذا بخصوص متغير المهارة وأثرها في الاتجاه نحو نوعية الفائدة، أما متغير الحالة الاجتماعية، فقد أشارت البيانات أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاه المتدربات نحو الفائدة من المركز تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية، فدلالة كاي X^2 لا تعطي فروقاً معنوية مقبولة. ويمكن القول أن الحالة الاجتماعية قد تؤدي دوراً مهماً في هذا الاتجاه ربما لأن الأغلبية العظمى من المفحوصات عازبات، ولا يتأثرن بشكل مباشر بالظروف الزواجية، أو لأن شعورهن بالفائدة أو عدمه مرتبط بالحالة الزواجية لهن. وقد يكون للحالة الاجتماعية دور في حالة أن المتدربات يعملن ولا يتدربن.

أما عن متغير المستوى التعليمي فلم تكن هناك أيضاً فروق ذات دلالة تعزى إلى المستوى التعليمي حيث أشارت البيانات أن معاملات كاي X^2 لا تعطي فروقاً ذات دلالة أو ترابط وعلاقة بين المتغيرات جميعها ويدل على ذلك أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة جداً ومعامل التجانس (C) ضعيفة تشير إلى استقلالية المتغيرين. وكذلك لم تكن فئات العمر للمتدربات من (أقل من 18) و(18–22) و(23–27) و(28–33) و(34–38) و39–43) و(44 فما فوق)، تشير إلى وجود فروق في اتجاهات المتدربات نحو الفائدة من الدورة. حيث أشارت البيانات إلى أن معاملات كاي X^2 ودلالتها لم تشر إلى أن هناك علاقة وترابطاً ما بين المتغيرات، ويدل على ذلك أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة جداً ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتشير إلى استقلالية المتغيرين بمعنى أنه لا توجد أية فروق في اتجاهات المتدربات نحو الفائدة في البرنامج تعزى إلى اختلاف الفئات العمرية. وبتعليق أخير على الاتجاهات نحو نوعية الفائدة كان متغير اختلاف المهارة هو أكثر المتغيرات من بين متغيرات الحالة الاجتماعية والفئة العمرية والمستوى التعليمي التي ارتبطت بتكوين اتجاهات المتدربات نحو الفائدة من البرامج التدريبية ووجود بعض الفروق المعنوية بين فئات المتغير المستقل والمتغير التابع تجاه نحو فائدة توفير فرص عمل بعد التخرج والتعرف على صديقات جدد والمساعدة في الخروج من المنزل وملء وقت الفراغ، إلا أن أكثر المهارات التي بينت وجود علاقة معنوية ما بين نوعها والفائدة من البرامج هي مهارات التريكو والخياطة والطباعة على الحرير والتطير وقد يعود ذلك إلى الظروف المكانية والزمانية التي تنفذ فيها هذه البرامج، حيث تعقد الدورات التدريبية في المركز أو الجمعية، تدريباً جماعياً تتشارك فيه المتدربات في الأدوات والآلات والأمكنة مما يعزز ظهور صداقات جديدة وملء أوقات الفراغ بتلك المهارة الجديدة وفي إفادة المتدربات في عمل اشياء مفيدة لها ولأسرتها وبالتالي حققت المتدربات حاجة الخروج من المنزل إلى مكان ممثلاً بالمركز أو الجمعية الذي يلاقي قبولاً لدى الأهالي والمجتمع المحلي. وبالنسبة لمهارات الخياطة والتريكو والتطريز والطباعة على الحرير ومساعدتها للمتدربات على توفير فرصة عمل بعد التخرج يمكن القول أن تلك المهارات تستطيع أن تمارسها المتدربة وتنشئ عملها الخاص بها في منزلها فيما إذا توفرت لديها الماكنة اللازمة والأدوات المساعدة لذلك من خلال تقديم الخدمة للأقارب والجيران والمجتمع المحلي المحيط بها هذا في حال عدم وجود مشاغل انتاجية ومصانع توفر لها فرصة عمل أخرى. وخلاصة القول يشكل الاتجاه عن الفائدة

بالنسبة للمتدربين أحد الأشكال التي ممكن استخدامها بالمنهج التقييمي حيث يلجأ الدارسون إلى معرفة رأي المتدرب بالخدمة التي تقدم له، ومدى شعوره بالفائدة التي توجه الخدمة على أساسها، وفي هذه الدراسة يلاحظ أن بعض الفوائد التي تشعر بها المتدربات تحقق لهن حاجات خاصة بهن مثل الخروج من المنزل والتعرف على صديقات جدد، وهذا الذي يشكل إحدى العوامل الايجابية للبرنامج التدريبي وقد يكون مؤثراً في تنمية قدرات ومهارات المتدربة العلمية والعملية.

وفيما يتعلق بالصعوبات قبل وأثناء الدورة: تواجه الفتاة العربية الكثير من المشاكل تمنعها من القدرة على اتخاذ قرارها بمخض إرادتها. فرأي الذكور مهم دائماً في حياتها، وعلى أساسه يتحدد مدى البعد أو القرب من القرار المتخذ ولعل التفكير بالتدريب المهني وأخذ القرار بالتسجيل أو عدم التسجيل بالنسبة للفتاة يعد من الأمور المهمة التي– باختصار– تقرر وجودها أو عدم وجودها في الدورة. وقد مالت الدراسة إلى افتراض أن العديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر وتشكل صعوبات لدى المتدربة قبل وفي أثناء الدورة وقد تكون هذه العصوبات صعوبات حقيقية فعلاً تمنع الفتاة نهائياً من الاشتراك بالدورة أو تحد من انسجامها الكامل في التدريب، على هذا تمت دراسة الصعوبات قبل وفي أثناء الدورة.

أ. **صعوبات ما قبل الدورة:** أشارت النتائج إلى أهم الصعوبات التي واجهت المتدربة قبل الالتحاق بالدورة كان بعد المركز/ الجمعية عن مكان السكن من أهم العصوبات قبل الدورة شكلت 24.2% في حين كانت معارضة الأهل أو الزوج تشكل 17.2% وبتحليل هاتين الصعوبتين مع بعضهما البعض وربطهما بالمكانة الاجتماعية للمرأة وأنماط الحماية التي تطوق بها داخل الأسرة العربية يمكن تقديم فهم أوضح لهاتين الصعوبتين فبعد المركز الذي قد يتضمن استخدام وسيلة المواصلات والتعامل مع الغرباء كلها عقبات يفكر بها ولي الأمر أكثر من المرأة وهذا الذي يفسر معارضة ولي الأمر للانضمام للدورة، وكما هو متوقع قامت المتدربات المنضمات للدورة بعمليات اقناع مطولة لأولياء الأمور حتى يسمح لهن بالانضمام للدورة. فضلاً عن بعض الظروف المصاحبة مثل وجود أكثر من متدربة من نفس العائلة. وبالنسبة لصعوبة عدم القدرة على دفع الرسوم فقد شكلت 15.9% وكانت النظرة السلبية من الصديقات نحو هذه الدورة تشكل 14% من الصعوبات المستعرضة ويمكن التعليق على أن للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المتدربة قبل الدورة أثراً مهماً في تحديد نوعية الانضمام واستمراريته وحتى طبيعة الاتجاه نحو الدورة وهذا يخالف كثيراً الاتجاه نحو المدرسة التي أصبحت أمراً مفروغاً منه في السنوات الأولى من حياة الفتاة فالنظرة السلبية للتدريب المهني بشكل عام تولد اعتراضات شخصية وجماعية من قبل الفتاة والأهل نحو الاشتراك في الدورة وقد يكون التصور نحو تلك الدورات بأنها الأمل الوحيد للتعلم واتقان مهارة بعد انتهاء المدرسة أو المعهد أو الفشل في الدراسة.

وبدراسة العلاقة بين متغيرات الدخل الشهري للأسرة والمستوى التعليمي للمتدربة والحالة الاجتماعية لها، أشارت البيانات إلى أن الدخل الشهري للأسرة في صعوبة عدم المقدرة على دفع الرسوم فروق ذات دلالة احصائية بين المتدربات، فكما هو مبين من البيانات ان المتدربات اللواتي دخول أسرهن الشهرية أقل من 50 ديناراً ومن (50–99) ديناراً و(100–149) ديناراً و(150–199) ديناراً و(200–249) ديناراً و250 ديناراً فأكثر انه توجد لمعاملات X^2 فروق ذات دلالة احصائية بينهن وصعوبة عدم المقدرة على دفع الرسوم حيث كان مستوى دلالة X^2 (0.01189) فروقاً لصالح فئات الدخل الشهري (أقل من 50 ديناراً) ومن (50–99) ديناراً وقد كانت معاملات كرامر (Cramer) مقبولة ومعامل التجانس (C) مقبول ويشير إلى شيء من الاعتيادية بين المتغيرات. أما بخصوص صعوبة معارضة الأهل والزوج وصعوبة بعد السكن عن المركز ونظرة الصديقات السلبية للدورة فلم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتدربات في مواجهتهن لتلك الصعوبات تعزى إلى اختلاف الدخل الشهري لأسرهن. فضلاً عن أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة جداً ومعاملات (C) ضعيفة وتشير إلى عدم التجانس بين المتغيرات واستقلاليتها عن بعضها البعض.

ولعل هذا ما يؤيد ما ذهبت إليه سلمى الخضيري في دراستها عن تنمية المرأة الريفية في الأردن من أن هناك علاقة عكسية بين دخل الأسرة ممثلاً بالزوج ومساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي[9] حيث أظهرت الدراسة أنه كلما زاد دخل الزوج انخفضت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. وبتحليل العلاقة ما بين المستوى التعليمي للمتدربة وبين الصعوبات التي تواجهها المتدربات قبل الالتحاق بالدورة كان لمعارضة الأهل أو الزوج لهن فروق ذات دلالة احصائية تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي فقد أشارت البيانات أن المتدربات ذوات التعليم المتوسط فما فوق والثانوي والاعدادي والابتدائي فما دون تختلفن في صعوباتهن في قضية معارضة الأهل أو الزوج لهن قبل الدخول بالدورة حيث كانت قيمة مستوى دلالة X^2 (0.03853) فروقاً لصالح المتدربات ذوات التعليم الابتدائي فما دون، إلا أن معامل كرامر (Cramer) كان ضعيفاً ومعامل التجانس (C) كان ضعيفاً أيضاً، ويميل

المتغيران إلى الاستقلالية ولا تملك الدراسة تفسيراً حقيقياً لتلك الاختلافات بين المتدربات وفق مستوياتهن التعليمية سوى أن بعض أولياء أمورهن متعصبون لقضية خروجهن من المنزل ويمنعها من الخروج في كل الأحوال سواء على المدرسة أو على المركز ونجحت بشكل أو بآخر بإقناعهم في ضرورة الخروج إلى المركز. وبخصوص صعوبات عدم دفع الرسوم وبعد المركز عن مكان السكن ونظرة الصديقات السلبية فكما تشير البيانات وأن معاملات X^2 لا تعطي فروقاً ذات دلالة احصائية بين المتدربات ذوات التعليم الابتدائي فما دون، والاعدادي والثانوي والتعليم المتوسط فما فوق وكذلك كانت معاملات كرامر (Cramer) ضعيفة جداً ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتشير إلى استقلالية بين المتغيرات، ولعل هذا يتفق مع ما ذهبت إليه سلمى الخضيري إلى أن التعليم لا يؤثر على تحديد أشكال عمل المرأة وامتلاكها للمهرات في المهن التقليدية (الخضيري، 1993) فهذه المهارات لا ترتبط بالتعليم المدرسي والقراءة والكتابة. وللتقاليد والعادات دور فعال في تحديد عمل المرأة وطبيعته بعيداً عن تعليمها أم عدمه.

وبالنسبة للحالة الاجتماعية وعلاقتها بالصعوبات التي تواجه المتدربات قبل الانضمام للدورة فقد أشارت البيانات إلى أن المتدربات العازبات والمتزوجات وغير ذلك من الحالات الاجتماعية مثل الترمل والطلاق يختلفن في صعوبة عدم المقدرة على دفع الرسوم حيث كان مستوى دلالة X^2 (0.00727) اختلافاً لصالح الفئات الزواجية الأخرى مثل الطلاق والترمل، إلا أن معامل كرامر (Cramer) كان ضعيفاً ومعامل التجانس (C) كان ضعيفاً أيضاً غير أن هذا قد لا يشير إلى استقلالية المتغيرين إنما كان صغر الفئة التي تعاوني من هذه الصعوبة مؤثراً في قوة التجانس، وبالرجوع إلى البيانات وارتباطها بالحالة الاجتماعية يمكن تفسير أن الفئات الزواجية المتمثلة بالمطلقات والأرامل والمنفصلات تعاني من مشكلة العصوبة في دفع الرسوم بسبب انعداد الدخل في أسرة ترأسها إمرأة لا تعمل وليس لديها فرص كما للرجل، ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه الشحاتيت (شحاتيت، 1993). في دراسته عن مساهمة المرأة العربية في التنمية حيث كانت أهم النتائج التي خلصت إليها دراسة شحاتيت وجود تمييز واضح لدى المرأة العربية في الحصول على عمل والرفاهية الاجتماعية والرعاية الصحية وانخفاض مساهمة المرأة شكل عام في التنمية على وجه التحديد الحالات الاجتماعية مثل الطلاق والترمل كذلك تتفق الحالة الاقتصادية للمرأة الأرملة أو المطلقة مع ما توصلت إليه دراسة الفقر عام 1993 من أن الأسر التي تغيب عنها الرجال بسبب الطلاق أو الترمل هي أكثر الأسر فقراً وتعاني من فقر متوقع أو مطلق (الخطيب، 1977) أما عن صعوبات معارضة الأهل أو الزوج وبعج المركز عن مكان السكن ونظرة الصديقات السلبية للدورة فلم تكن هناك فروق بين المتدربات تعزى إلى حالاتهن الاجتماعية فكما تشير البيانات أن X^2 غير دالة اخصائياً ولا تشير إلى ارتباط بين المتغيرات وكذلك معاملات كرامر (Cramer) حيث كانت ضعيفة ومعامل التجانس (C) ضعيف ويشير إلى استقلالية بين المتغيرات.

ب. **الصعوبات في أثناء الدورة:** أما عن الصعوبات في أثناء الدورة فقد ارتبطت هذه الصعوبات في طبيعة الظروف التي تعيشها المتدربة في أثناء الدورة ومتطلباتها وعلاقاتها الاجتماعية مع زميلاتها في التدريب. حيث كانت أهم الصعوبات: عدم القدرة على توفير كل ما يطلب في أثناء الدورة من واجبات ومتطلبات (مواد تدريب مساعدة)، وعدم تعاون الجمعية أو المركز بما يلزم من أدوات وتجهيزات، وعدم ملائمة وقت الدورة ن وعد التزام المدربة أو المعلمة بأوقات التدريب، ومعارضة الأهل أو الزوج بالاستمرار بالدورة، وعدم الانسجام مع بعض الزميلات.

وبربط هذه الصعوبات مع متغيرات الدخل الشهري للأسرة والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للمتدربة، تباينت صعوبات المتدربات في أثناء الدورة باختلاف تلك المتغيرات وبخصوص العلاقة بين متغير الدخل الشهري للأسرة وصعوبات المتدربات داخل الدورة. أشارت البيانات بأن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين ذوات الدخل الشهري الأسري (أقل من 50) دينار ومن (50–99) و(100–149) و(150–199) و(200–249) و250 فأكثر وصعوباتهن في عدم انسجامهن مع بعض الزميلات حيث كانت دلالة X^2 (0.01609) فروقاً لصالح المتدربات ذوات الدخل الشهري الأسري (200–249) دينار وقد يرتبط ذلك لاختلاف المكانة الاجتماعية لأسر كل واحدة منهن، وكما أشار معامل كرامر (Cramer) أنه ضعيف وأن معامل التجانس (C) ضعيف أيضاً ويشير إلى وجود الاستقلالية بين المتغيرين.

وبالنسبة لصعوبة عدم تعاون الجمعية في توفير ما يلزم المتدربات من أجهزة وأدوات فكما تشير البيانات أيضاً بوجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتدربات بهذه الصعوبة تعزى إلى اختلاف دخولهن حيث كانت قيمة X^2 (0.04980) فروقاً لصالح المتدربات اللواتي دخول أسرهن الشهرية من (50–99) ديناراً وأقل من 50 ديناراً ولعل مبرر ذلك أن هؤلاء المتدربات لا يمكن لهن توفير تلك المطالب من تلقاء أنفسهن ويشعرن بضرورة توفيرها من قبل الجمعية، هذا وقد كان معامل كرامر (Cramer) ضعيفاً ومعامل التجانس (C) ضعيفاً أيضاً ويشير إلى استقلالية بين المتغيرين، وبخصوص باقي الصعوبات لم تشر البيانات إلى وجود

دلالة احصائية ما بين المتدربات تعزى إلى فروق في دخول أسرهن الشهرية، حيث كانت X^2 غير دالة احصائياً ولا تشير إلى علاقة ما بين المتغيرات، فضلاً عن أن معاملات كرامر (Cramer) كانت ضعيفة ومعاملات التجانس (C) كانت ضعيفة أيضاً. وبالنسبة للحالة الاجتماعية وعلاقتها بالصعوبات التي تواجه المتدربات في أثناء الدورة فقد أشارت البيانات إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين صعوبات المتدربات في أثناء الدورة تعزى إلى اختلاف حالاتهن الاجتماعية إلا في صعوبة عدم الانسجام مع بعض الزميلات فكما تشير البيانات فإن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية ما بين عازبات ومتزوجات وفئات زواجية أخرى وصعوباتهن في عدم الانسجام مع الزميلات. حيث كانت X^2 (0.01857) فروقاً لصالح الفئات الزواجية الأخرى، وقد يكون مبرر ذلك بين الصور النمطية التي يحملها المجتمع التقليدي عن الفتاة الأرملة أو المطلقة التي في الغالب ما تكون سلبية، إلا أن معامل كرامر (Cramer) كانت ضعيفة ومعامل التجانس (C) كان ضعيفاً ويشير إلى شيء من الاستقلالية ما بين المتغيرين. وبخصوص المستوى التعليمي للمتدربة تشير البيانات إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين ذوات التعليم المتوسط فما فوق، والثانوي والاعدادي والابتدائي فما دون وصعوبتهن في عدم التزام المدربة بأوقات الدوام. فكما تشير البيانات فإن مستوى دلالة X^2 (0.03872) فرقاً لصالح المتدربات ذوات التعليم الابتدائي فما دون، وقد يكون مبرر ذلك أنهن أكثر الفئات حاجة لتعلم المهارة وحاجتهن ماسة لوجود المدربة باستمرار ربما لانطباعهن عن حصولهن لفرصة عمل بعد تخرجهن من الدورة إلا أن معامل كرامر (Cramer) ضعيف ومعامل التجانس (C) ضعيف ويميل إلى الاستقلالية. أما عن صعوبة الاستمرار في دفع الرسوم فكما تشير البيانات فإن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين المتدربات ذوات الدبلوم المتوسط فأكثر والثانوي والاعدادي والابتدائي فما دون، وما بين صعوبة الاستمرار في دفع الرسوم فكما هو مبين فإن دلالة X^2 (0.00524) فروقاً لصالح المتدربات ذوات التعليم الاعدادي، إل أن معامل كرامر (Cramer) كان ضعيفاً ومعامل التجانس (C) كان ضعيفاً أيضاً ويميل متغيراً المستوى التعليمي وصعوبة الاستمرار في دفع الرسوم إلى الاستقلالية. أما عن صعوبة عدم القدرة على توفير كل ما يطلب من المتدربة في الدورة من مستلزمات تشير البيانات إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية ما بين المتدربات تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي لهن حيث كانت دلالة X^2 (0.00203) فروقاً لصالح المتدربات ذوات التعليم الاعدادي، هذا وقد كان معامل كرامر (Cramer) مقبولاً ومعامل التجانس (C) ضعيفاً ويميل المتغيران إلى الاستقلالية. وأخيراً يمكن التعليق على الصعوبات التي تواجهها المتدربات قبل وفي أثناء الدورة بأنها صعوبات ثقافية واجتماعية أكثر منها صعوبات من الدورة نفسها. ولعل هذا ما يتفق مع الكثير من الدراسات التي تناولت تعليم أو تدريب أو عمل المرأة. فقد مالت ناديا التكريتي وماري قعوار في دراستهما عن مكانة ودور المرأة في التنمية في الأردن إلى أن غياب تدخل الدولة في قضية تشجيع انساء والتشغيل الذاتي وخاصة في القطاع غير المنظم يحد من قدرة اندماج المرأة في القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني، كما أنهما توصلتا إلى أن المرأة يجب أن تمتلك خيار التعليم والخصوبة والمشاركة في القوى العاملة كي تحظى بمكانة ودور أفضل في التنمية (التكريتي، 1990) وأوصت سلمى الخضيري بدراستها تنمية المرأة الريفية في الأردن على أنه لا بد من تطوير سياسات واضحة واستحداث قوانين وتشريعات واضحة لدمج المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك أوصت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ورقة عمل نحو استراتيجية وطنية للمرأة (للقضايا الاجتماعية والاقتصادية) بضرورة إعطاء اهتمام خاص للنساء الأرامل والمطلقات (الفقيرات والمعوقات) اللواتي يرأسهن أسراً من حيث المعالجات المطلوبة وتحسين فرصهن في التعليم والتأهيل والتدريب فضلاً عن توجيه التربية المدرسية والإعلامية مما يدعم إبراز دور المرأة التنموي الشامل في المجتمع بأبعاده التقليدية وغير التقليدية والتوسع في خدمات التوجيه والإرشاد للتعليم والتدريب المهني للإناث (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 1993) وغيرها العديد من الدراسات التي تركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أكثر من العملية بحد ذاتها وتميل بيانات الدراسة الحالية للاتفاق مع كل ما ورد في الدراسات والتوصيات التي خرج بها الباحثون السابقون بأنه يجب أن تتحسن نظرة المجتمع والأسرة لقضية تعليم وتدريب المرأة توفير الظروف المناسبة اجتماعية واقتصادياً لرفع كفاءة المرأة في جميع المجالات التنموية. وفيما يتعلق بالتوقعات عن الدورة تشكل توقعات المتدرب عن الخدمة المبرر الحقيقي لاتجاهه نحو تلك الخدمة وطلبه لها من المؤسسات ويترتب على تلك التوقعات تفسير أسباب الانضمام ونوعية الصعوبات التي يواجهها قبل وفي أثناء حصوله على الخدمة. ومن قضية التدريب المهني تنطلق السياسة العامة للمؤسسات المنفذة لتلك الخدمات بأنه نوع من الرعاية الاجتماعية والجهود التنموية وشكل من أشكال تحقيق المساعدة الذاتية للمتدرب وضرورة مشاركته في تلك المساعدة بعيداً عن مفاهيم الاحسان والبر فضلاً عن أن التدريب المهني بحد ذاته يشكل للمؤسسات أفضل الطرق لتوفير مصادر دخل للمؤسسة وللمتدربات على جد سواء وتأتي هذه المعالجة لتوقعات المتدربات للتدريب المهني في البرامج المدروسة من أنه نوع من القياس للفروق بين التوقعات ما بين وجهة نظر المؤسسة والمتدربة أو متلقي الخدمة

مع التأكد على التباين بين اختلاف المهارة والدخل الشهري لأسرة المتدربة وبشكل عام تشير البيانات إلى أن 47.8% منالمتدربات يتوقعن من الدورة التي ينضممن إليها أن يصبحن مدربات و45.9% يتوقعن مساعدة ذويهم من خلال المهارة التي يتدربن عليها و41.4% يتوقعن أن يصبحن عاملات في إحدى المشاغل الانتاجية و37.6% شراء أدوات وآلات للعمل في المنزل و3.8% فقط من العينة المدروسة لا يتوقعن شيئاً. وبربط تلك التوقعات بنوعية المهارة في الدورة، نجد أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين المتدربات لمهارة النسيج والتريكو وصناعة القش والتطريز والطباعة على الحرير وصباغة القطن والسيراميك والخياطة وتوقعهن العمل في مشغل انتاجي. حيث تشير البيانات أن دلالة كاي X^2 تساوي (0.00641) فروقاً لصالح الفتيات اللواتي يتدربن على مهارة صناعة القش والتطريز والسيراميك والطباعة على الحرير وقد كان معامل كرامر (Cramer) مقبولاً ومعامل التجانس (C) مقبولاً وتشير البيانات أن المتغيرين يميلان إلى الاعتمادية. وقد يكون تفسير تلك الفروقات أن المشاغل الانتاجية لصناعة القش والتطريز والسيراميك والطباعة على الحرير تميل في معظم دوراتها التدريبية إلى تدريب المتدربات للعمل بالمشاغل المعدة سلفاً فضلاً عن أن تسويق تلك المنتجات يحتاج إلى جهود كبيرة تفضل الفتيات الابتعاد عنه وعن المنافسة مع المؤسسات العاملة في هذا المجال. وبالنسبة لتوقع العمل كمدربة، تشير البيانات أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين المتدربات في هذا التوقع تعزى إلى اختلاف المهارة حيث كانت دلالة كاي X^2 (0.00094) فروقاً لصالح مهارات الطباعة على الحرير والتطريز وصباغة القطن والنسيج والخياطة، أما معامل كرامر (Cramer) فقد كان جيداً ومعامل التجانس (C) جيداً ويميل إلى اعتمادية المتغيرين.

ولعل تفسير التوقع الأول والثاني مع بعضهما البعض أن الفتيات ترى أن الانضمام للمركز الموثوق به من قبل أهلها يوفر لها فرصة العمل وتحقيق رغبات كثيرة قد تحرم منها إذا لم تعمل، فضلاً عن أن عملها كموظفة براتب معلوم كل أو شهر يرفع عنها عبء طلب قروض وتسهيلات من المؤسسات، يحميها من عدم الطلب على المنتجات والكساد الذي يلحق بمنتجاتها ومشاكل هي في غنى عنها. أما ع توقع مساعدة العائلة من خلال المهارة سواء كان ذلك مساعدة مالية أم عمل أشياء للمنزل، تبين البيانات أن هناك فروقاً ذات دلالة احصائية بين المتدربات تعزى إلى اختلاف المهارة حيث كانت دلالة كاي X^2 (0.02259) فروقاً لصالح مهارات الخياطة والتريكو والتطريز وصناعة القش والطباعة على الحرير. وقد كانت معاملات كرامر (Cramer) مقبولة ومعامل التجانس (C) مقبولاً وتميل المتغيرات إلى الاعتمادية. وبخصوص باقي التوقعات وعلاقتها بالاختلاف المهارة فإن البيانات تشير إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين المتدربات تعزى لاختلاف المهارة ولم تكن كاي X^2 دالة احصائياً وكانت معاملات كرامر (Cramer) ضعيفة ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتميل المتغيرات إلى الاستقلالية.

وبدراسة العلاقة بين متغير الدخل الشهري الأسري وتوقعات المتدربات من الدورة، فتشير البيانات إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتدربات وتوقعاتهن عن الدورة تعزى إلى اختلاف دخول أسرهن الشهرية، لم تكن دلالة كاي X^2 دالة احصائياً، ويدل على ذلك أن معاملات كرامر (Cramer) ضعيفة ومعاملات التجانس (C) ضعيفة وتميل إلى الاستقلالية بين المتغيرات. وبالتعليق على البيانات يمكن القول إن توقعات المتدربة من الدورة تميل إلى إيجاد فرصة عمل لها بعد التخرج. ويلاحظ أيضاً أن عدداً قليلاً جداً (3.8%) اشتركن بالدورة كمجرد دورة فقط ولا يرغبن بمزاولة تلك المهارة. بمعنى أنه يجب التأكيد على رفع كفاءات الدورات لتتوافق مع متطلبات السوق الأردني، لتستطيع المتدربات تحقيق ما يرغبن به، من تحقيق فرصة عمل مناسبة لهن فضلاً عن تحقيق السياسة التي قامت على أساسها برامج التدريب المهني في القطاع الأهلي في الأردن.

وبخصوص اقتراحات المتدربات لتطوير الدورات التدريبية في مراكزهن تركزت الاقتراحات على توفير فرص العمل للمتدربات بعد التخرج، فكما تشير البيانات فإن 46.5% من المتدربات يقترحن ذلك. أما عن الاقتراح إقامة مراكز انتاجية للعمل فقد وجد 36.9% من المتدربات ضرورة عمل ذلك و31.2% توفير قروض بعد التخرج و28.7% توفير وسيلة مواصلات و26.8% تجديد نوعية البرامج و21% تخفيض الرسوم و13.4% رفع كفاءة المدربات والمدربين. ومما هو ملاحظ أن اقتراحات المتدربات تركزت على فرص العمل بعد التخرج وتوفير فرص العمل المناسبة لهن لتحقيق التوقعات التي يتصورنها عن الدورة، وبترتيب تلك الاقتراحات وفق أفضليتها. وأخيراً يمكن القول أن قضية اتجاهات المتدربات كانت من أهم القضايا التي حاولت هذه الدراسة معالجتها أملاً في دراسة تقييم المتدربين أنفسهم للخدمة الموجهة إليهم وقد توزعت الاتجاهات المدروسة لهؤلاء المتدربات بأسباب اشتراكهن بالدورة واتجاهاتهن نحو الفائدة التي يتوقعنها من الدورة وصعوباتهن قبل وفي أثناء الدورة، فضلاً عن توقعاتهن بعد التخرج، واقتراحاتهن لتطوير التدريب المهني وفق اتجاهات إيجابية وفق وجهة نظرهن. وقد بينت البيانات المعروضة والتحليلات لهذه البيانات أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمتدربة بحد ذاتها كانت أهم كثيراً من الدورة فاتجاه المتدربة قد ارتبط بشكل أو بآخر بأوضاعها الأسرية والتعليمية والاقتصادية وعبرن بشكل صريح عن أنهن يرغبن في زيادة فرص دخلهن ومساعدة أسرهن

التي اتسمت– بشكل عام– إما بالفقر وتدني الدخل أو محدودية الموارد.

فكما تبين من دراسة تلك البرامج أن البرامج بحد ذاتها غير مخططة ولا توجد قوة ربط بين الأهداف الفرعية والأهداف العامة التي هي غائبة بشكل من الأشكال على الفلسفة التي انطلق منها القطاع الأهلي في إقامة برامج تدريب مهني للإناث في الأردن. فقد ذهب "تشامبرز" في دراسته عن التنمية الريفية (تشامبرز، 1990) أنه في مجال التنمية الريفية يجب الاهتمام بالتوقيت وعدم قابلية الأمور للإرجاع إلى الوراء فضلاً عن ضرورة قلب اتجاه التحليل والتخطيط فلا يكون من أعلى إلى الأسفل بل من القاع إلى الأعلى ويبدأ منهج الانطلاق من القاع إلى الأعلى في ظروف المتدربين ومواردهم وتطلعاتهم ومشكلاتهم ويكن وصف هذا المنهج أو الطريقة الجديدة في التخطيط أنه أفضل الطرق للتخطيط والتنفيذ في جميع القضايا التي تهم التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص بأن ذلك يقتضي محاولة الرؤية من الداخل لتبني وجهة نظر شاملة معارضة على طول الخط بغية التعرف على ما يمكن عمله وما ينبغي عمله، حيث يمكن أن يكون التخطيط أشمل وأكثر تكاملاً ويساعد في تحديد الحاجات والفرص الجديدة وخصوصاً حين تتفاعل مع تخصصات العاملين الاجتماعيين والمخططين على جميع الأصعدة. وأخيراً تنطلق وجهة النظر هذه في ضرورة التخطيط والتنفيذ من أسفل إلى أعلى لما يتسم بمحاذاته لمشاغل المتدربين ووجهات نظرهم إلى العالم ومعارفهم. تشكل تلك العبارة المقتبسة عن "تشامبرز" أكثر الفجوات أهمية في البرامج الموجهة للإناث في الأردن. فالبرامج جاهزة لا تساعد الفتيات في تحقيق ما يرغبن به من خلال الانضمام في تلك البرامج فضلاً عن أنها لا زالت نوعاً ما من حيث الأداء المتوافق لا تتوافق مع السوق وحاجاته. وعلى الرغم من دونية التدريب المهني كقيمة اجتماعية داخل المجتمع العربي إلا أن الفتيات يقبلن على التدريب أملاً في زيادة دخولهن أسرهن وتحقيق فرص عمل مناسبة لهن.

التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

أ. توصي الدراسة بضرورة تركيز مؤسسات العمل الأهلي المنفذة لبرامج التدريب المهني للإناث في الأردن إلى قيام جميع البرامج على أساس علمي من حيث التخطيط والتنفيذ وتقدير الاحتياجات للفئات المستهدفة.

ب. ضرورة وجود مناهج معتمدة في هيئات القطاع الأهلي لتكون الفكرة واحدة دقيقة تتماشى مع الجهود التي تقوم بها الجهات الأخرى ممثلة في تدريب القطاع الخاص ومؤسسة التدريب المهني ووزارة التربية والتعليم وكليات المجتمع والجامعات.

ج. تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمدربات حتى يستطعن تنفيذ البرامج التدريبية بصورة أفضل.

د. زيادة الترويج لفكرة التدريب المهني للإناث وعلى وجه التحديد في المناطق النائية لمساعدة الفتيات للانضمام للبرامج المنفذة.

المراجع

تشامبرز روبرت، التنمية الريفية، وضع الأواخر أوائل، ترجمة محجوب عمر، نيقوسيا، دلمون للنشر وميرتو للتنمية والرعاية الصحية، 1990، ص.ص. 188– 191.

التكريتي، ن. (1990). مكانة ودور المرأة في التنمية في الأردن، وزارة التخطيط، دائرة تخطيط الموارد البشرية.

حمدان، ن. (1993). دراسة في مشاريع المؤسسات النسائية في منطقتي نابلس وطولكرم، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها على أواضع العاملات فيها، دراسة منشورة في مجلة شؤون المرأة، جمعية شؤون المرأة، نابلس، الجزء الخامس.

الخضيري، س. (1993). تنمية المرأة الريفية في الأردن، مركز دراسات المرأة في الأردن، ص. ص. 110– 135.

الخطيب، ع. (1977). الحلقة الدراسية للهيئات التطوعية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية.

ستناي، ش. ولويسانتا، م. (1993)، المرأة والعمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الأردن، دراسة منشورة في مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، ص.ص 9– 51.

شحاتيت، م. (1993). مساهمة المرأة العربية في التنمية، مقال منشور في مجلة العمل، العدد الرابع.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة نحو إستراتيجية وطنية للمرأة، القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ورقة عمل لندوة نحو إستراتيجية وطنية للمرأة، عمان 1993.

مبارك، هـ. (1992). تنمية المرأة الريفية، دراسة قرى بني حميدة، لواء مادبا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المصري، م. (1992). التدريب المهني وعمل المرأة في المشرق العربي، ورقة عمل مقدمة لندوة المرأة والاستخدام والتنمية في العالم العربي، الهيئة العربية للمرأة والتنمية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص.ص 123– 143.

ناصر، س. (1989). مشاركة المرأة الريفية الأردنية في التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تشرين الأول.

Grigsky, W. (1992). Expanding Women's Role in Rural Development: The Case of West African Sahel. *The Journal of Social Political and Economic Studies*, 17, 17– 88.

UNILO. (1980). Rural Development and Women lessons from the Field, Geneva, pp. 175– 188.

Vocational Training Programs for Women in Jordanian Society Evaluative Study Programs for the Voluntary Sector in Jordan

Rana Alturk, Seri Naser*

ABSTRACT

This study aimed to evaluate vocational training programs for female implemented by the private sector in Jordan and to investigate the relationship between their social and economic characteristics and their attitudes toward these programs. Three tools were designed to study programs and trainers and trainees. A purposive sample of (27) programs was selected in which included (25) trainers and (157) trainees engaged in different professions**.** The most important conclusions from the surveyed programs was that these programs face problems that limit the development of services for the trainees, the most important problems were the lack of pre-planning of the curriculum, in addition to the absence of the basic assessment of the needs of the beneficiaries in the local communities. The results also indicate an increase in the costs of vocational training programs which constituted a financial challenge to the work of those programs which affect the level of graduates and restricted their ability to compete in the supply and demand of the Jordanian market. This study made several recommendations drawn from the results, most importantly, the need to improve program efficiency in terms of planning and training for all those who made it, and to increase financial support, with a focus on the need for financial independency of these programs, and finally, to focus on the development of girls capabilities to me the Jordanian market needs.

Keywords: Vocational Training, The Voluntary Sector, The Local Community.

* Faculty of Educational Sciences, The University of Jordan, Jordan. Received on 21/1/2016 and Accepted for Publication on 26/10/2016.